الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2009/1
13 March 2009
ORIGINAL: ARABIC

ا ـ لس
الاقتصـ ـادي والاجتمـ ـاعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقريـ ـر

اجتماع الخبراء نحو الإنصاف في السياسات الاجتماعية الحضرية: الدليل الاجتماعي للمراصد الحضرية
بيروت، **20-21** تشرين الثاني/نوفمبر **2008**

موجـ ـز

نظّمت شعبة التنمية الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اجتماع الخبراء نحو الإنصاف في السياسات الاجتماعية الحضرية: الدليل الاجتماعي للمراصد الحضرية في إطار برنامج عمل فريق السياسات الاجتماعية والمدينة. وكان الهدف الرئيسي من هذا الاجتماع عرض الإطار المقترح للدليل الاجتماعي للمراصد الحضرية، وذلك للأغراض التالية:

(أ) استطلاع رأي الخبراء حول إطار المؤشرات المقترح في الدليل وحول مختلف مكوناته وسبل تحسينه. وتناول الخبراء في بحوثهم وعروضهم ومناقشاتهم المشاكل المعقدة التي ستراقبها المراصد الحضرية، وتناولوا مسار السياسات الاجتماعية فيما يتصل بعلاقتها بالتنمية الحضرية المستدامة؛

(ب) تعزيز المعرفة بأوضاع البلدان العربية، لاسيما مفهوم السياسات الحضرية وديناميات التركيبة الحضرية فيها، والمسائل المرتبطة بـ "مأسسة" المراصد الحضرية، وذلك من خلال إجراء البحوث والتوصل إلى نتائج جديدة.

ووقع الاجتماع في يومين. وتناولت المداخلات في اليوم الأول وورش العمل المعقودة في اليوم الثاني ثلاثة محاور رئيسية، هي: (أ) الدليل الاجتماعي؛ (ب) السلطات المحلية؛ (ج) المراصد الحضرية القائمة في البلدان العربية. وانتهت الجلسات وعددها خمس إلى مجموعة من المقترحات الواردة في سياق التقرير.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	1-4	3
الفصل		
أولا- التوصيات	5	4
ألف- التوصيات الموجهة إلى الحكومات		4
باء- التوصيات الموجهة إلى الإسكوا والموئل		4
ثانياً- محاور البحث والمناقشة	6-38	4
المحور الأول: الدليل الاجتماعي		
ألف- المداخلات: أساليب الدليل الاجتماعي وهياكله	7-14	5
باء- ورشة العمل	15-20	6
المحور الثاني: السلطات المحلية		
ألف- المداخلات: دور السلطات المحلية في تنفيذ سياسة الاستدامة الاجتماعية والحكم	21-24	8
باء- ورشة العمل	25-29	9
المحور الثالث: المراصد الحضرية القائمة في البلدان العربية		
ألف- المداخلات: تجارب المراصد الحضرية المحلية والإقليمية والربط فيما بينها	30-33	10
باء- ورشة العمل	34-38	11
ثالثاً- تنظيم الاجتماع	39-49	12
ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده	39	12
باء- الافتتاح	40-48	12
جيم- الحضور	49	15

المرفق- قائمة المشاركين..... 16

مقدمـة

1- شهدت العقود الأخيرة ازديادا ملحوظا في إجماع الخبراء وأصحاب القرار على أن المدن باتت تتحول إلى مراكز أساسية للقوة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك على حساب الدول-الأمم. ويمهد هذا الوضع الجديد الطريق أمام بروز الكثير من الفرص الهامة للتنمية الحضرية. غير أن هذه الفرص تتقوض بفعل عدد من التحديات القوية التي تهدد نوعية الحياة في المستوطنات الحضرية، مثل تزايد الفقر وانتشار الأحياء الفقيرة، وتدهور نوعية البيئة الحضرية، وتزايد العنف والتوترات الاجتماعية والعرقية والدينية والثقافية، واستمرار التفتت في نسيج المدن.

2- وتُعتبر المراصد الحضرية أدوات فريدة للمراقبة والرصد، وهي تعمل على جمع البيانات وتطوير المؤشرات وتنفيذ التحليل الاجتماعي. ويمكن أن تكون محصلة عملها بالغة الأهمية بالنسبة لواضعي السياسات، نظراً إلى أنها تساعد على فهم المشاكل الحضرية وتحديد اتجاهات التحضر ورصد السياسات الحضرية، من خلال أطر تحليلية مركبة.

3- وتواجه المراصد الحضرية مجموعة من التحديات، أبرزها:

(أ) إدراج تحليل السياسات العامة والحضرية ضمن أطر المؤشرات التي تستعملها المراصد الحضرية، وأبحاثها؛

(ب) تحديد عدد من المؤشرات المفيدة في تحليل السياسات العامة والحضرية، واحتمال إضافتها إلى المؤشرات المعتمدة في "الموئل" وغيره؛

(ج) تحديد المنهجيات اللازمة لجمع البيانات المتصلة بالمؤشرات؛

(د) تحديد مدى فائدة المؤشرات بالنسبة للمهام التي يضطلع بها أصحاب المصالح المختلفون، سواء على المستوى المركزي أو المحلي؛

(●) تحديد كفاءة المؤشرات في تلبية احتياجات المستخدمين ومعالجة قضاياهم الملحة في الحاضر والمستقبل؛

(و) تطوير مؤشرات موحدة للمدن العربية، بالتشاور مع مختلف المستخدمين والتعاون معهم في المستقبل.

4- ولذلك، يُعد الدليل الاجتماعي للمراصد الحضرية دليلاً منهجياً يرمي إلى مساعدة المراصد الحضرية في منطقة الإسكوا على بناء أطرها الخاصة لتحليل مؤشراتها. وتساعد هذه الأطر في توضيح المشاكل الاجتماعية الكبرى ومختلف الاتجاهات الاجتماعية الحضرية، وتقترح إطاراً مناسباً لرصد السياسات الحضرية المطبقة، وذلك في ضوء المبادئ التي من شأنها أن تؤدي إلى نماذج أكثر استدامة للتنمية.

أولا- التوصيات

5- خلص المشاركون إلى مجموعة من التوصيات العامة والمتصلة بالدليل الاجتماعي للمراصد الحضرية، وأنواع المراصد الحضرية الموجودة في المدن العربية، وعلاقة هذه المراصد بالهيئات والسلطات الحكومية. ووجه الحاضرون توصياتهم إلى الحكومات وإلى الوكالات المعنية في الأمم المتحدة.

ألف- التوصيات الموجهة إلى الحكومات

(أ) حث الحكومات على دعم المراصد القائمة وإنشاء مراصد جديدة؛

(ب) حث صانعي القرار والحكومات المحلية والبلديات على عقد الاجتماعات وتبادل الخبرات ومقارنة التشريعات والقوانين التي تحكم آليات الرصد والتخطيط والتنفيذ في مجالات التنمية الاجتماعية؛

(ج) تشبيك المراصد الحضرية لتبادل الخبرات والتنسيق لإيجاد منهجيات موحدة في المنطقة العربية.

باء- التوصيات الموجهة إلى الإسكوا والموئل

(أ) إعداد الدراسات عن حالة المراصد القائمة في المنطقة من الناحية المالية والإدارية والقانونية، لتحديد التجارب الناجحة وتعميمها؛

(ب) إجراء دراسات ميدانية حول علاقة المراصد الحضرية والسلطات المحلية في عملية إدارة العمران؛

(ج) عقد ورش عمل للخبراء من أجل مناقشة تفاصيل الدليل الذي تقترحه الإسكوا وفصوله؛

(د) تنفيذ بعض التطبيقات العملية مع شركاء التنمية والسلطات المحلية، لاختبار منهجية الدليل المقترح؛

(●) التعاون بين الاسكوا والموئل والمنظمات العربية المعنية من أجل البحث في حالة المراصد الحضرية العربية القائمة، وتحفيز المواطنين وتوعيتهم حول أهمية المراصد الحضرية، واستخدام المؤشرات في التخطيط الحضري وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(و) نشر الإعلانات والمواد الإعلامية الأخرى التي تشير إلى أهمية إنشاء مراصد حضرية في المدن العربية.

ثانيا- محاور البحث والمناقشة

6- تناولت المداخلات التي قدمت في اليوم الأول من الاجتماع وورش العمل التي نظمت في اليوم الثاني منه ثلاثة محاور رئيسية، هي: (أ) الدليل الاجتماعي؛ (ب) السلطات المحلية؛ (ج) المراصد الحضرية القائمة في البلدان العربية.

المحور الأول- الدليل الاجتماعي

ألف- المداخلات: أساليب الدليل الاجتماعي وهياكله

1- تحليل السياسة الاجتماعية وعلاقتها بمكونات الإطار: المستويات والمحددات والمؤشرات

7- قدم السيد جوزف سلمون، الخبير في التنمية المحلية والحضرية والسياسات الاجتماعية، عرضاً عن علاقة السياسة الاجتماعية بمكونات الإطار المنهجي المقترح في الدليل. وكان الغرض الرئيسي من هذا العرض تحديد مدى فعالية الإطار في رصد السياسات الاجتماعية في المجال الحضري. واختار السيد سلمون لهذا الغرض سياسة المشاركة الشعبية في عملية الاستدامة الاجتماعية والمقتبسة من فرنسا. وأنهى السيد سلمون عرضه بتوزيع البارامترات على الإطار المقترح في الدليل وربطها بالمؤشرات المتصلة بالسياسة والاستدامة، وذلك للدلالة على مدى فعالية الدليل الاجتماعي في رصد السياسات العامة ومجالات تطبيقها في المدينة. وأشار كذلك إلى أن المنهجية المتبعة في الدليل تطابت تعريفاً للسياسات العامة واستنباطاً علمياً لها، من خلال التركيز على عناصر تطبيقها الفعلي وفقا لمجموعة من المحددات والمستويات.

8- وقد حُددت تلك العناصر وفقاً لمجموعة محددات، وحُولت إلى مؤشرات لاستخدامها في الدليل المقترح، وهي تقوم على تحديد السياسات العامة. وعرف السيد سلمون هذه السياسات بأنها رؤية اجتماعية تسعى إلى تحقيق نظام اجتماعي أكثر إنصافاً عبر وضع آليات وأدوات إدارية ومالية وقانونية من جهة، وأنها ترتكز على "مرجع" يحدد إطارها الجغرافي والاجتماعي من جهة أخرى. و"المرجع" حسب السيد سلمون هو عبارة عن هيكل وأبعاد. وأما الهيكل، فيتألف من بيانات ومعلومات وأفراد وقيم. وأما الأبعاد، فهي ثلاثة: (أ) البعد الإدراكي، وينطوي على عوامل التغيير وعناصر تحليل المشاكل (التحديات والمشاكل والأهداف)؛ (ب) البعد الحضاري، وينطوي على القيم الأساسية لحل المشاكل (الدعائم والقوانين)؛ (ج) البعد الآلي، وينطوي على القوى السياسية الفاعلة وأدواتها في تصميم السياسات (الأفراد المعنيون والآليات المعتمدة والإمكانيات البشرية والمادية).

9- وأكد السيد سلمون أنه يمكن تحليل السياسات الاجتماعية عبر دراسة أو متابعة مكونات الإطار المقترح في الدليل (المستويات والمحددات والمؤشرات)، إذا أعطي معنى حقيقيا يأخذ في الاعتبار كل أبعاد السياسة العامة، خصوصاً البعد الإدراكي والحضاري والآلي. ويرى السيد سلمون أن هذه الأبعاد كفيلة بإضفاء معنى علمي ومتكامل على مكونات الإطار، وقادرة بالتالي على توفير منهجية عمل تسمح بالتماس المشاكل والتحديات الحقيقية لكل مجتمع، حسب المكان والزمان.

2- التحليل المقارن لأنواع أطر المؤشرات كأداة للرصد والتحليل

10- قدم السيد جهاد فرح، الأستاذ المحاضر في الجامعة اللبنانية، عرضاً تناول فيه الأطر المستخدمة في المراصد العالمية، مشيراً إلى نقاط القوة والضعف في المؤشرات التي تستخدمها. ويرى السيد فرح أن الدليل يتناول مؤشرات تتوزع على محددات ومستويات تتقاطع مع السياسة الاجتماعية الحضرية على صعيد التمكين والعدالة البيئية والحكم الرشيد، من جهة، وحالة القطاعات الاجتماعية من تعليم وصحة وغيرها، من جهة أخرى.

11- وتناولت مداخلة السيد فرح المقاربات والمؤشرات والأطر التالية: (أ) المقاربة التي ترتكز على السياسات (المرصد العالمي للموئل)؛ (ب) المقاربة التي ترتكز على القطاعات (اقتصادية وخدماتية)؛ (ج) المقاربة التي ترتكز على النسق (إدارية). وأشار السيد فرح إلى أبرز المؤشرات، وهي: (أ) مؤشرات الأداء؛ (ب) مؤشرات القضايا؛ (ج) مؤشرات الاحتياجات. ويعرف السيد سلمون الأطر بأنها هياكل تنظيمية للمؤشرات، تقوم بربط المفيد منها بالموضوع الواجب قياسه وأداءه. وتختلف مكانة الأطر حسب تركيبتها ومنهجياتها. ويعود الفرق الأساسي بينها إلى اختلاف مفهوم التعاطي مع القضايا المقرر قياسها من قبل المرجعية المختصة ومقاربة أبعادها وترابطها. وأعطى السيد فرح أمثلة عن مجالات استخدام الأطر وناقش كلا منها. وأكد أن الإطار الذي يقترحه الدليل يخدم الغرض منه، أي تحليل السياسات العامة الحضرية في خدمة تحقيق الإنصاف والتنمية المستدامة التي تكون بطبيعتها شاملة وعابرة للقطاعات.

12- وبعد ذلك، قدم السيد محمد عبد السلام، المشرف العام على المرصد الحضري في أمانة محافظة جدة، عرضاً حول تجربة مرصد مدينة جدة. وأشار إلى أن المسح الأخير شمل واقع حوالى 12 ألف أسرة واحتياجاتها. وأشار إلى أهمية توفير معايير قياسية متفق عليها مسبقاً للمقارنة، مثل الحد الأدنى للفقر والاحتياجات الأساسية للأسر حسب مناطق السكن.

3- تحليل السياسة الاجتماعية وعلاقتها بالمشاكل الحضرية كمشكلة الفقر الحضري

13- وتحدث السيد أديب نعمة، المستشار لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن أهمية الدليل الاجتماعي لرصد المشاكل الحضرية، لاسيما الفقر الحضري على المستوى المحلي. وشدد على أن المراصد هي أداة لخدمة المؤسسات والسلطات المحلية. ولذلك، على كل مرصد أن يتعامل مع المشاكل الحضرية على طريقته الخاصة، كما أنه لا يمكن تطبيق المؤشرات العالمية على المستوى المحلي. ونظراً إلى غياب إطار عام لعمل المراصد وآليات تفاعلها مع السلطات المحلية، يمكن للمراصد أن تتعامل مع المشاكل الحضرية على نحو مباشر يعكس خصوصيات المنطقة وحجمها. وتطرق السيد نعمة إلى ضرورة توعية الجهات الرسمية حول أهمية رصد المعلومات من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية للفقر الحضري.

4- مناقشة عامة

14- وتناقش الخبراء بشأن عدد من المواضيع ذات الصلة، منها النقص في عدد المراصد القائمة في المدن العربية، والحاجة إلى إنشائها في أكثر من 40 مدينة عربية، ويتمثل عملها في تجميع البيانات والمعلومات حول البيئة والحكم الصالح وغيرها، حسب المناطق. وتركزت المناقشات كذلك على ضرورة رفع مستوى وعي صانعي القرار وإقناعهم بأهمية إنشاء المراصد الوطنية والتنسيق فيما بينها.

باء- ورشة العمل

15- أثيرت في سياق هذا المحور أسئلة عامة حول الدليل الاجتماعي، ودارت نقاشات حول أنشطة المراقبة والرصد وأدوات المراقبة. وانتهت النقاشات إلى عدد من المقترحات والاستنتاجات.

1- تساؤلات عامة حول الدليل

16- أثيرت في سياق هذا المحور أسئلة عامة حول الدليل الاجتماعي، لاسيما بشأن ما يلي:

(أ) كيفية ضمان أن تكون المنهجية المقترحة قادرة على خدمة هدف الدليل بطريقة شاملة؛

(ب) كيفية ضمان أن يقدم الهيكل المقترح للإطار، بمكوناته وبارامتراته، وصفاً شاملاً وكاملاً للظواهر قيد الدراسة، وأن يخدم عملية وضع السياسة الاجتماعية؛

(ج) كيفية تعزيز جمع البيانات من دون خسارة الأهمية العامة للمؤشرات.

2- أنشطة المراقبة والرصد

17- خلص المتناقشون إلى أن أي نشاط من أنشطة المراقبة يتطلب ما يلي:

(أ) تحديد بعض التوقعات و/أو المعايير المتصلة بأحد مجالات الرصد، أي التنمية المستدامة في حالة المراصد الحضرية؛

(ب) الإلمام بأداء أحد النظم الرسمية القادرة على تحقيق هذه النتائج، مثل الآليات الحضرية أو السلطات المدنية والبلدية؛

(ج) إمكانية التدخل في أداء النظـام القائم لإجراء تغييرات أو تصحيحات عليه، وذلك بهـدف صنع القرارات أو وضع السياسات؛

(د) القدرة على متابعة عملية المراقبة بحد ذاتها.

3- أدوات المراقبة

18- اتفق الخبراء على أن القيام بأي من أنشطة المراقبة يستلزم الإلمام بأدوات المراقبة، وتشكل أطر المؤشرات أحد الأمثلة على هذه الأدوات. ويقدم الإطار المقترح في الدليل بارامترات مختلفة يعتقد المشاركون أنها أساسية في إجراء تحليل مفيد لأبعاد المشكلة (مثل الفقر الحضري على سبيل المثال).

4- مقترحات

(أ) تسمية الدليل

19- إن تسمية "الدليل الاجتماعي" هي تسمية عامة قد لا تتفق مع المجالات المتخصصة التي يتناولها الدليل. ولذلك، بحث المشاركون في مقترح إعطاء الدليل تسمية "دليل الإنصاف الحضري"، غير أن هذا المصطلح لم ينل قبولا. وأما التسـمية الثانية المقترحة، "دليل المدينة للتنمية"، فمقبولة لتوسيع فكرة الدليل، شأنها شأن تسمية "دليل المراصد الحضرية للتنمية".

(ب) الأهداف المنهجية للدليل

20- دار نقاش حول ضرورة أن يضع الدليل أدوات منهجية للتحليل وأن تعتمدها جميع المراصد الحضرية. وقد أثبتت المنهجية المقترحة (مستوى – محدد – مؤشر) فعاليتها فيما يتعلق بعدة مواضيع حضرية. ودار النقاش كذلك حول اعتبار أن الدليل هو بمثابة خريطة طريق، وأنه يعتمد توجيهات وليس وصفات أو قوانين تفرض من أعلى. ومن هنا ضرورة أن يكون دليلاً مرناً وأداة للنقاش ولطرح الأفكار فيما بين جميع الفاعلين والمعنيين، خصوصاً وأن نصه المرن وماهيته يجعلان منه أداة تثقيفية وتمكينية فيما يتعلق بالمراصد الحضرية.

المحور الثاني- السلطات المحلية: تنفيذ سياسة الاستدامة الاجتماعية والحكم

ألف- المداخلات: دور السلطات المحلية في تنفيذ سياسة الاستدامة الاجتماعية والحكم

1- الحكم الحضري باعتباره إطاراً لعمليات اتخاذ القرارات وتنفيذها

21- تناول السيد مصباح رجب، رئيس قسم التخطيط المدني في الجامعة اللبنانية، التجارب اللبنانية في مجال المشاريع العمرانية، في عرضه المعنون "الحكم الحضري باعتباره إطاراً لعمليات اتخاذ القرارات وتنفيذها استناداً إلى مبدأ الاستدامة الاجتماعية والخصوصية المكانية". وأشار السيد رجب إلى غياب الإطارين الإداري والتنفيذي في مهمة تحديد الاحتياجات ووضع الخطط الإنمائية والمساعدة في صنع القرار. ورأى السيد رجب أن السلطات المحلية عانت بسبب ذلك من تعدد الجهات المسؤولة عن تنفيذ المشاريع في مجالها البلدي، في غياب أي تنسيق مسبق معها أو فيما بينها، وفي غياب الآليات العملية التي تعطي تلك المشاريع طابع الاستدامة. وأشار السيد رجب إلى الإشكاليات العديدة التي يفرضها هذا الواقع على الجهات السياسية والتخطيطية المعنية بتنمية مناطقها، الأمر الذي يضطرها إلى ابتكار منهجيات جديدة للمساهمة في إيجاد الحلول. وقدم في هذا الصدد أمثلة عن مشاريع إعادة إعمار الضاحية الجنوبية بعد حرب تموز 2006 وإعادة إعمار وسط بيروت. كما طرح أسئلة حول مدى علاقة هذه المنهجيات بالجهات الرسمية، وعن مرونة الآليات القانونية لإعادة استعمالها في مجالات أخرى. وتساءل تحديداً عن مدى جواز استقلالية الجماعات الأهلية في اتخاذ القرارات المتصلة بالضاحية الجنوبية، وعن إمكانية تطوير المنهجيات واعتمادها في استيعاب المشاريع وإدراجها في السياسية الإنمائية المعتمدة لإعادة إعمار وسط بيروت. وخلص السيد رجب إلى ضرورة توفير أطر فعالة يمكن تطويرها واعتمادها لاستيعاب المشاريع وإدراجها في سياسة إنمائية مستدامة كتلك المقترحة في الدليل. وأشار إلى ضرورة عقد المزيد من الاجتماعات التي تضع صانعي القرار أمام التحديات القائمة وتشركهم في تطوير الآليات التي تدفع باتجاه التنمية المستدامة وتنفيذها.

2- الطرائق التنظيمية وطرائق اتخاذ القرار عند السلطات الحضرية

22- قدم السيد دارم البصام، المستشار السابق لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عرضاً بعنوان "عن الأنساق الحاكمة لهياكل وأنماط اتخاذ القرار لدى السلطة الحضرية في البلدان العربية: تحديد المحتمات والأساليب والأثر على الاستدامة الاجتماعية". وطرح السيد البصام مسألة أساسية، هي كيفية فهم عملية صنع القرار لدى السلطات الحضرية، وذلك باعتبار المدينة نسقاً مؤسسياً واقتصادياً واجتماعياً وبيئياً ذا سلوك دينامي ومتغير. ويتعين، من جراء ذلك، أن تعطي عملية الرصد وزناً لعنصر الزمن للتعرف على بُعد

الاستدامة. ثم تطرق إلى نقاط ضعف جميع الأنساق المطروحة للبحث والقائمة في المنطقة العربية، وأبرزها:

(أ) فيما يتعلق بالنسق المؤسسي: (1) ضعف استقلالية الإدارات المحلية في اتخاذ القرار وغياب اللامركزية. ويقلل ذلك من كفاءة العمل المحلي وفعاليته، ويلغي دور المبادرات الذاتية والمشاركة الشعبية في صنع القرار؛ (2) غياب التنسيق الأفقي والرأسي في عملية التخطيط بين المحافظات والوزارات المعنية بالتخطيط القطاعي، وكذلك بين المحافظة والمدن والبلديات التابعة لها؛ (3) عدم وجود نماذج وخطط واضحة تحدد على ضوئها الاحتياجات من سكن ومواصلات وبنى تحتية وإمكانات التوسع المستقبلي؛ (4) ضعف البيئة التمكينية لعمل القطاع الخاص، وعدم وجود علاقة تشاركية قوية بينه وبين السلطات المحلية؛

(ب) فيما يتعلق بالنسق الاقتصادي: (1) ضعف قدرة إدارات المدن والبلديات على التمويل الذاتي واعتمادها على السلطة المركزية، الأمر الذي يضعفها كجهة صانعة للقرار؛ (2) التفاوت في مستويات توفير الخدمات العامة والمرافق داخل المحافظات، مما يؤثر على توازن عملية التنمية المحلية، ويشكل تحيزاً لصالح المدن الرئيسية؛

(ج) فيما يتعلق بالنسق الاجتماعي: (1) غياب الاستراتيجيات المحلية والبرامج الإنمائية الرامية إلى الحد من الفقر والارتقاء بمستوى المناطق الأقل نمواً؛ (2) ضعف البرامج الرامية إلى النهوض بالمرأة، لاسيما المرأة الأمية أو التي ترعى الأسرة؛ (3) ضعف البرامج الخاصة بالقروض المتناهية الصغر والهادفة إلى تطوير مستويات معيشة الفئات والأسر الفقيرة؛ (4) ضعف مساهمة القطاع الأهلي في برامج الرعاية الاجتماعية؛

(د) فيما يتعلق بالنسق البيئي: (1) عدم وجود تصور واضح لاستخدامات الأراضي؛ (2) توسع التجمعات السكانية العشوائية وغير النظامية حول المدن، وفقدان الحيوية الحضرية في العديد من المدن العربية نتيجة التوسع العشوائي؛ (3) تفشي ظاهرة التدهور البيئي نتيجة لتلوث المياه والهواء والتربة، مما يؤدي إلى عدم الاستدامة.

23- وأشار السيد البصام في معرض المقترحات التي قدمها لمواجهة هذه العوائق إلى ضرورة توفير إدارة محلية فاعلة على مستوى رفيع من الأداء الوظيفي والشفافية في تعاملها مع المواطنين ومع القطاع الخاص، من أجل تأمين بيئة اقتصادية وبنية تحتية مناسبة لتحقيق النمو المستدام.

3- مناقشة عامة

24- تركزت مناقشة المشاركين على كيفية بناء الهيكلية اللازمة لاستدامة المشاريع الجديدة، ومدى إمكانية توفر منهجية يمكن تطبيقها في المناطق المختلفة، علماً بأن البحث في اعتماد منهجية محددة يحتاج إلى المزيد من المتابعة والعمل الميداني لتقصي الحقائق على المستوى المحلي. ومن هنا ضرورة الترويج لفكرة المراصد الحضرية والحث على إقناع صانعي القرار بأهميتها.

باء- ورشة العمل

25- دارت نقاشات عامة في إطار هذا المحور حول معرفة آليات الحكم وعملياته، وصنع القرار السياسي، والتنمية المحلية؛ ومعرفة كيفية تأثير الآليات والنظم الاجتماعية والإدارية والسياسية على تحقيق الهدف النهائي؛ ومعرفة المنهجيات التي تعتمدها السلطات الحضرية في المدن العربية لصنع قراراتها وتنفيذ سياساتها ومراقبتها بما يتناسب مع البيانات الوافية والدقيقة. وأثيرت بالتفصيل مواضيع الترابط بين السياسات العامة والتنمية الحضرية، والمراصد الحضرية، وآليات الحكم الحضري والسلطات المحلية. وخلصت النقاشات إلى تقديم عدد من المقترحات وعرض الاستنتاجات.

1- علاقة السياسات العامة والتنمية الحضرية

26- يشكل الإنصاف أو المساواة والعدالة الاجتماعية هدفا رئيسيا لأية سياسة اجتماعية حضرية، على خلفية الهدف الأوسع نطاقاً وهو الحكم الحضري والتنمية المستدامة. والعكس صحيح كذلك، أي أن "التنمية المستدامة" هدف رئيسي لأية سياسة اجتماعية حضرية، على خلفية التماسك الاجتماعي والإنصاف الأوسع نطاقاً أو "العدالة الاجتماعية".

2- المراصد الحضرية

27- أكد الاجتماع على أن أي مشروع يهدف إلى إنشاء مرصد حضري، لا سيما إذا كان مخصصاً لمراقبة الظروف الاجتماعية للسكان ورصدها، يتطلب ذكر المعايير التي تحدد الظرف الاجتماعي المطلوب؛ ومعرفة الطرق التي تؤثر بها الآليات الحضرية، إيجاباً أو سلباً، على تحقيق هذه المعايير.

3- آليات الحكم الحضري والسلطات المحلية

28- تتطلب آليات الحكم الحضري والسلطات المحلية: (أ) معرفة آليات الحكم وعملياته، واتخاذ القرارات السياسية، والتنمية المحلية، وديناميات الحكم المحلي وخصوصياته؛ (ب) معرفة كيفية تأثير الآليات والنظم الاجتماعية والإدارية والسياسية الحضرية، على تحقيق الهدف النهائي، ومعرفة الطرق والأساليب التي تتخذ بها السلطات الحضرية قراراتها في المدن العربية وتراقبها بما يتناسب مع البيانات الموثوقة.

4- المقترحات

29- خلص المجتمعون في سياق هذا المحور إلى عدد من التوصيات، أهمها: (أ) عقد اجتماعات تشاورية، إقليمية ومحلية، تضم متخذي القرار على أعلى المستويات، وذلك لمناقشة الآليات المتبعة وأنماط صنع القرار فيما يتعلق بتحقيق الاستدامة الاجتماعية؛ (ب) تطوير مؤشرات قادرة على قياس أبعاد الاستدامة الاجتماعيـة في التخطيط الحضري، آخذة العلاقة مع الواقع المرصود وبدائل صنع القرار الحضري في الاعتبار.

المحور الثالث- المراصد الحضرية القائمة في البلدان العربية

ألف- مداخلات: تجارب المراصد الحضرية المحلية والإقليمية والربط فيما بينها

1- المراصد الحضرية: التجارب المختلفة في العالم العربي

30- عرض السيد حاتم طه، أمين المرصد الحضري في أمانة منطقة المدينة المنورة، تجربة أمانة منطقة المدينة المنورة في إنشاء المرصد الحضري وتشغيله، في عرضه المعنون "التجارب المختلفة في العالم العربي والاقتراحات الخاصة حول مأسسة عمليات المراصد وأشغالها". وأشار إلى أهمية الخدمات التي

يقدمها المرصد الحضري في إدارة التنمية الحضرية لمتخذي القرار حول التنمية العمرانية والاجتماعية والبيئية وقضايا الإدارة المحلية. فالمرصد يحول البيانات الخاصة بكل مجال إلى معلومات تساعد صانعي القرار على اتخاذ القرارات ووضع السياسات اللازمة على جميع المستويات.

31- وأشار السيد طه إلى الهيكل المؤسسي للمرصد الحضري، والذي تشارك فيه فرق من الإدارات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني في الإشراف على عمليات إنتاج المؤشرات ودراستها. وتتعلق أهم القضايا التي تم رصدها والبحث فيها منذ إنشاء المرصد في عام 2004 بمجال التنمية الاجتماعية، مثل الارتفاع النسبي في معدل وفيات الأطفال الرضع والفقر وتفاوت مستويات الدخل والاستقرار الأسري. وأما في مجال التنمية العمرانية والإسكان، فقد تمت دراسة قضايا سوء توزيع الخدمات والعشوائيات. وعرض السيد طه قضايا جرائم الأحداث كنموذج لاستخدام المؤشرات في السياسات التنموية. وخلص إلى أن أهم المشاكل التي يواجهها المرصد هي ترجمة قواعد البيانات إلى مؤشرات للإفادة منها في الحالات المتعلقة بالصحة ووفيات الأطفال.

2- شبكة المراصد العربية

32- وقدم السيد علي شبو، رئيس مكتب الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مداخلة بعنوان "شبكة المراصد العربية التابعة لـ (موئل – الأمم المتحدة)، بين الأهداف الإنمائية للألفية والبرامج المحلية". وأكد على ضرورة وضع "دليل اجتماعي للمراصد الحضرية" وتشغيل شبكة المراصد العربية المتفق عليها في فانكوفر، استنادا إلى إطار التعاون الإقليمي بشأن المراصد الحضرية. وقد يكون ذلك بالغ الأهمية في المبادرة إلى إدراج المنظور الاجتماعي ضمن صياغة السياسات والإدارة الحضرية المستدامة على مستوى المدينة، وذلك باعتبار أن "الدليل الاجتماعي للمراصد الحضرية" هو الخطوة الأولى في إطارٍ أوسع نطاقا لتطوير شبكة من المراصد العربية التي تتميز بالكفاءة. ويمكن أن تساعد هذه الشبكة في الارتقاء بتحليل السياسات الحضرية الاجتماعية على المستوى الإقليمي.

33- وكي تكون شبكة المراصد العربية فعالة في تحقيق مدن أكثر تجانسا وفقا للتوجهات الجديدة للموئل، ينبغي اتخاذ الخطوات التالية: (أ) تحديد منهجيات واضحة لجمع البيانات وتحليلها؛ (ب) اتخاذ عمليات وإجراءات محددة نحو مأسسة المراصد الحضرية؛ (ج) بناء أطر للتعاون قادرة على تحقيق الانسجام بين عمل هذه المراصد، وذلك لبناء قواعد بيانات هامة على مستوى المدينة والدولة والمنطقة. وأشار السيد شبو أخيرا إلى مؤشر السعادة الذي تتبناه دولة بوتان كدليل على مستوى الحياة. ثم تركزت المناقشة على كيفية قياس هذا المؤشر ومدى فعاليته في البلدان العربية. وجرى كذلك البحث في مشكلة ترجمة قواعد البيانات التي توفرها المراصد الحضرية إلى مؤشرات اجتماعية يمكن الاستفادة منها عند صياغة السياسات الاجتماعية.

باء- ورشة العمل

34- دارت النقاشات المتصلة بالمراصد الحضرية القائمة في البلدان العربية حول: (أ) المركز المالي والإداري والقانوني لمختلف أنواع المراصد الحضرية القائمة في المدن العربية؛ (ب) علاقة هذه المراصد بالهيئات والسلطات الحكومية، والدوائر العلمية، والمنظمات الرسمية وغير الرسمية؛ (ج) عمليات إعطاء

صفة المؤسسات لهذه الأنواع المختلفة من المراصد الموجودة في المدن العربية؛ (د) مستوى التعاون فيما بين المراصد الحضرية في العالم العربي.

35- وتركزت المسائل التي أثيرت في إطار هذا المحور كذلك على دور المنظمات الدولية في الرصد الحضري، وعلى قضايا المراصد الحضرية العربية. وخلص النقاش إلى عدد من المقترحات والاستنتاجات.

1- دور المنظمات الدولية في الرصد الحضري

36- يشكل الدليل جزءا من البرنامج العالمي للمراصد الحضرية التابع لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والذي أنشئ في عام 1999. والدليل هو نشاط سيستمر ويتطور في إطار شراكة مع "موئل – الأمم المتحدة" ومنظمة المدن العربية، بهدف العمل على ترويج فكرة المراصد الحضرية المحلية في البلدان العربية. ويتطلب ذلك: (أ) صياغة استراتيجيات حضرية مستدامة، ومراقبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمدن ورصدها؛ (ب) تطوير أداة على المستوى المحلي لمراقبة الأهداف الإنمائية للألفية ورصدها؛ (ج) تعزيز الأداء البلدي المحلي.

2- قضايا المراصد الحضرية العربية

37- من أبرز القضايا التي تعني المراصد الحضرية العربية ما يلي: (أ) الموقع المالي والإداري والقانوني لمختلف أنواع المراصد الحضرية في المدن العربية؛ (ب) علاقة هذه المراصد بالهيئات والسلطات الحكومية، والدوائر العلمية، والمنظمات الرسمية وغير الرسمية؛ (ج) إعطاء صفة المؤسسات لمختلف أنواع المراصد القائمة في المدن العربية؛ (د) رفع مستوى التعاون فيما بين المراصد الحضرية في البلدان العربية.

3- مقترحات

38- خلص المجتمعون إلى عدد من المقترحات، أهمها:

(أ) ضرورة إعداد دراسة شاملة عن المراصد الحضرية في المدن العربية، بهدف تقويم أدائها، والبحث في المعوقات التي تحول دون تطوير دورها والتشبيك بين الفاعلين الاجتماعيين المعنيين بهذا الدور. ويتعين أن يتم ذلك في سياق التعاون المرتقب بين الاسكوا والموئل ومنظمة المدن العربية وغيرها؛

(ب) استضافة بلدية بيروت لورشة عمل حول إنشاء المراصد الحضرية وتطويرها على المستوى المحلي، على أمل أن تساهم نتائج هذه الورشة في إنشاء المرصد المحلي لمدينة بيروت، وأن تشكل مساحة يعمل فيها فريق الخبراء على تجميع المؤشرات الحضرية وتحليلها وتصويبها، على نحو يتفق مع المؤشرات الحضرية كما أعلنتها الأمم المتحدة "الموئل".

ثالثاً- تنظيم الاجتماع

ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

39- عقد اجتماع فريق الخبراء "نحو الإنصاف في السياسات الاجتماعية الحضرية: الدليل الاجتماعي للمراصد الحضرية" في بيت الأمم المتحدة في بيروت، في الفترة من 20 إلى 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2008.

باء- الافتتاح

40- افتتح السيد وليد هلال، رئيس شعبة التنمية الاجتماعية بالإنابة، اجتماع فريق الخبراء حول الدليل الاجتماعي للمراصد الحضرية، بكلمة رحب فيها بالمشاركين، ونقل إليهم تحيات السيد بدر عمر الدفع، الأمين التنفيذي للإسكوا، وتمنياته لهم بالتوفيق. وأكد السيد هلال أن القرن الحادي والعشرين هو قرن المدينة بامتياز، وأن الوضع القائم يمهد الطريق أمام بروز كثير من الفرص الهامة للتنمية الحضرية. غير أن هذه الفرص قد تتقوض بفعل عدد من التحديات التي تهدد نوعية الحياة في المدن، ومنها: تزايد الفقر وانتشار الأحياء الفقيرة، وتدهور نوعية البيئة الحضرية، وتزايد العنف والتوترات الاجتماعية والعرقية والدينية والثقافية، والأهم من كل ذلك استمرار التفتت في "نسيج المدن". ويستوجب التصدي لتلك التحديات اعتماد استراتيجيات ناجعة في السياسات الحضرية والإدارة الحضرية. وكي تتسم السياسات الحضرية بالكفاءة، لا بد من أن تعتمد على أدوات فعالة لتحليل "أداء المدن"، في ظل توفر معلومات دقيقة وحديثة عن أهم العوامل المؤثرة على هذه السياسات وعن أهم مؤشرات الأداء التي تقيس الظروف والاتجاهات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

41- واعتبر السيد هلال أن المراصد الحضرية هي أدوات جيدة للمراقبة والرصد، لأنها تعمل على جمع البيانات وتطوير المؤشرات وتنفيذ التحليل الاجتماعي. كما أن دورها على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لواضعي السياسات، لأنها تساعد على فهم المشاكل الحضرية وتحديد اتجاهات التحضر ورصد السياسات الحضرية من خلال أطر تحليلية مركبة. وأشار السيد هلال كذلك إلى أن الاسكوا تهدف بواسطة اجتماع الخبراء إلى مناقشة الأطر المطروحة في الدليل الاجتماعي للمراصد الحضرية، وأن هذا الدليل يُعنى بتمكين المراصد الحضرية في منطقة الاسكوا وتفعيل دورها في وضع السياسات الحضرية وتعزيز أطر المشاركة والتفاوض الخاصة بهذه السياسات.

42- وبعد ذلك، تناولت السيدة بيان طبارة، رئيس فريق السياسة الاجتماعية والمدينة، الكلمة، فرحبت بالمجتمعين، وأشارت إلى أهمية رصد البيانات اللازمة وتجميعها لخدمة الإنصاف في السياسات الاجتماعية في المدن العربية، وذلك لغرض الاستدامة. وأشارت كذلك إلى ضرورة اهتمام السلطات المحلية والحكومات بالمراصد الحضرية، من أجل الحصول على المعلومات اللازمة للتخطيط السليم.

43- وأخيراً، قدم السيد ليون تلفزيان، الباحث والخبير في التخطيط المدني والتنمية المحلية، عرضاً عاماً وتفصيلياً حول الدليل الاجتماعي للمراصد الحضرية. ويقع العرض في جزأين، يتناول الجزء الأول محتويات الدليل، وبالتحديد الأهداف العامة والمعوقات والتحديات القائمة، في حين يتناول الجزء الثاني المناهج الفكرية والتطبيقية للدليل.

44- وفيما يلي أبرز نقاط الجزء الأول:

(أ) يندرج الدليل في إطار الشراكة القائمة بين الموئل ومنظمة المدن العربية والإسكوا منذ عام 1999. ويهدف إلى الترويج للمزيد من المراصد الحضرية وتطويرها كي تكون قادرة على رصد ومراقبة ما تم إنجازه من الأهداف الإنمائية للألفية من جهة، وإلى تعزيز الأداء المحلي من جهة أخرى؛

(ب) يتمثل هدف الإسكوا من إصدار الدليل في تصميم السياسات العامة الاجتماعية وتحليلها بشكل أفضل، للحد من عدم الإنصاف وتأمين الاستدامة الاجتماعية؛

(ج) يعاني عمل المراصد من معوقات ثلاثة أساسية: (1) طغيان القضايا القطاعية والبيانات المتفرقة على المقاربة المتكاملة والشاملة؛ (2) اختلاف المراصد من حيث برامج عملها، فمنها إقليمي ومنها وطني، إنما نادراً حضري؛ (3) غياب الإطار المنهجي القادر على تقديم قراءة متكاملة في العملية الهادفة إلى توطين مؤشرات طورتها مؤسسات عالمية (الموئل) أو قطاعية (اقتصادية)؛

(د) تواجه تفعيل المراصد في منطقة الاسكوا التحديات التالية: (1) توحيد مفاهيم السياسة الاجتماعية وسبل معالجة القضايا الاجتماعية؛ (2) تعريف القضايا الاجتماعية، وقياسها ومفهومها؛ (3) فعالية السلطات والإدارات المحلية في تملك السياسات والخدمات من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية؛ (4) دقة المعلومات وكفاءتها في مساعدة المدن على تقييم قدرتها على إعداد المخططات والتفاوض بشأنها مع الحكومات المركزية؛ (5) قدرات الإدارات والسلطات المحلية، فنياً وإدارياً، على توطين الأهداف العامة للألفية؛ (6) قدرة السلطات المحلية على تحقيق الأهداف، وإفساح المجال للمزيد من المشاركة مع المواطنين، وخلق شراكات فاعلة بينها وبين المجتمع المدني والقطاع الخاص.

45- وفيما يلي أبرز نقاط الجزء الثاني:

46- تعرض في هذا الجزء شرائح تمثل المنهج الفكري والتطبيقي المستخدم في الإجابة عن الحاجة إلى الدليل، وعن دوره في تصميم السياسات العامة والتنمية المستدامة، وبالتالي الإنصاف في المدن والحضر. وتبين الشريحة الأولى أن الدليل يقع، ضمن سياق أوسع ومتعدد الأطراف، في تراتبية ديناميكية تصب في خدمة صياغة سياسات عامة منصفة، وذلك انسجاماً مع توجهات الموئل والأهداف الإنمائية للألفية. ويعني ذلك أن الدليل هو إضافة منهجية على ما هو قائم في مجالات المراصد الموجودة والسياسات العامة القائمة. وتصف الشريحة الثانية موقع الدليل وطبيعته، وتشرح روابطه الأساسية وديناميّاته، وتبين عملية صنع القرار وتنفيذه ومراقبته، فضلاً عن كيفية تفاعل مختلف عناصر العملية مع بعضها البعض. وتحدد هذه الشريحة العلاقة الديناميكية بين الكيان السياسي، مثل البلدية أو أي كيان رسمي آخر من كيانات صنع القرار، وبين أي موقع من مواقع الرصد. وتؤكد الشريحة أن الدليل المقترح ليس سوى مجموعة حلقات متسلسلة في إطار برنامج أوسع نطاقاً تشترك فيه كيانات أخرى على مقاييس ومستويات مختلفة وترتبط ببعضها البعض بواسطة مُنَّجهاتٍ للتبادل والتنفيذ.

47- وتقدم الشريحة الثالثة شكلاً يوضح الفكرة العامة للدليل، لاسيما على صعيد المنظومة والمكونات والمحصلة. فالكيان السياسي الحضري، مثل البلدية أو النظام المحلي، يشكل حلقة الوصل بين المرصد والإدارة الحضرية، ويتصل بالكيانات السياسية العليا بواسطة علاقة ديناميكية. ولا يعبر هذا الشكل فكرياً مختلف مجالات المؤسسات السياسية والإدارة الحضرية والسياسات والمراصد الاجتماعية فحسب، بل يحدد

كذلك إطار عملها؛ ويرسم حدود الروابط المنطقية فيما بين عناصر الدليل، من دون أن يعزلها عن باقي الشكل في نطاقه الأوسع، الأمر الذي يعطيها معنى ونتائج واضحة في عملية تحقيق نموذج التنمية الحضرية المستدامة. وتمثل الشريحة الرابعة المنهجية التطبيقية للدليل والمعتمدة من أجل تنمية قدرات المراصد الحضرية في منطقة الإسكوا في نطاقها الأوسع، أي نطاق وضع الأسس اللازمة للانتقال إلى نماذج أكثر استدامة للتنمية. ومن هذا المنطلق، يشكل الدليل إطاراً لنهج مبني على القضايا. ويفكك هذا النهج المشكلة إلى مجموعات من المؤشرات التي تُبلغنا عن الحالة الراهنة للمشكلة بشكل أفضل.

48- واختتم السيد تلفزيان مداخلته مشيراً إلى أن الإطار المقترح يقوم على المشاكل ويكتسب هيكلاً متعدد البارامترات. فهو يستخدم فئة المستويات لتفكيك تعقد المشكلة؛ والمحددات الاجتماعية والسياسية استناداً إلى مبادئ نموذج التنمية الحضرية المستدامة؛ ومؤشرات تدل على الوضع الاجتماعي الراهن والسياسات المطبقة فيما يتعلق بنموذج التنمية الحضرية المستدامة. وأكد على أن الدليل الاجتماعي للمراصد الحضرية هو أداة قيد التطوير في شعبة التنمية الاجتماعية في الاسكوا. ويهدف هذا الدليل، أولاً، إلى توفير أطر مؤشرات تساعد على تحليل التحديات الحضرية وتقييم السياسات والتوجهات الحضرية الاجتماعية من خلال منظور جديد للتنمية الاجتماعية؛ وثانياً، إلى تمكين المراصد عبر إرشادات تعزز قدراتها التنظيمية والتحليلية، وتحولها بالتالي من مجرد جامعة للبيانات إلى هيئات استشارية في مسائل التنمية الاجتماعية الحضرية.

جيم- الحضور

49- حضر الاجتماع خبراء من بلدان عربية ومنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها وخبراء مختصون بالتخطيط والرصد الحضري. وترد قائمة المشاركين مفصلة في مرفق هذا التقرير.

المرفق[*]

قائمة المشاركين

ألف- البلدان الأعضاء في الإسكوا

المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة مي عصفور
مستشارة المدير العام للشؤون الخارجية والتعاون الدولي
المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري
ص.ب.: 17218، عمان 11195
هاتف: 962-6-4644307
خلوي: 962-79-7313236
خلوي: 962-79-5350094
فاكس: 962-6-4618109
بريد إلكتروني: maiasfour@yahoo.com

مملكة البحرين

السيد عبد الجليل محمد السبع
مهندس مدني أول
وحدة الدراسات الاستراتيجية الإسكانية
وزارة الإسكان
ص.ب.: 5802
هاتف: 973-17528249 (مكتب)
973-17620310 (منزل)
خلوي: 973-39283645
بريد إلكتروني: jalilalsebea@hotmail.com

سلطنة عمان

السيد سالم بن عديم النبهاني
مدير دائرة الدراسات والتخطيط الطبيعي
وزارة الإسكان
ص.ب.: 222، الرمز البريدي 611 نزوى
هاتف: 99267477
فاكس: 24692723
بريد إلكتروني: Salim454@gmail.com

السيد زاهر الحديدي
خبير للتخطيط والدراسات، وزارة الإسكان
ص.ب.: 226، الرمز البريدي 122
المعبلية الجنوبية
هاتف: 968-25546883
خلوي: 968-99889883
فاكس: 968-25545316
بريد إلكتروني: zaher-2@hotmail.com

(*) صدر هذا المرفق كما ورد من القسم المعني.

إدارة الإحصاء المركزي
ص.ب.: 5225 بيروت 14، القنطاري
شارع الجيش، بناية التجارة والمال، ط 4-5
هاتف: 01-373164
فاكس: 01-373160
بريد إلكتروني: ibtissam.jouni@gmail.com

السيدة فيكتوريا زوين
عضو المجلس البلدي، بلدية سن الفيل
هاتف: 961-1-480048
هاتف: 961-1-511515 (مكتب)
خلوي: 961-3-442040
فاكس: 961-1-511515
بريد إلكتروني: victoria.zwein@sinelfil.org

السيد عبد الله عبد الوهاب
مدير مركز رصد البيئة والتنمية
اتحاد بلديات الفيحاء
طرابلس، الجمهورية اللبنانية
هاتف: 06-424364/424365
خلوي: 03-613780
فاكس: 06-424365
بريد إلكتروني: alfayhaa@gmail.com

السيدة آني طعمة ثابت
أستاذة جامعية
جامعة القديس يوسف
ص.ب.: 13-5208 مار مخايل
هاتف: 01-421000 (مقسم 5307)
خلوي: 03-236651
فاكس: 01-421055
بريد إلكتروني: annie.tabet@usj.edu.lb

السيد جهاد فرح
أستاذ محاضر، الجامعة اللبنانية
بناية حداد، شارع كليمنصو

خلوي: 70-828636
بريد إلكتروني: jihadfarah@gmail.com

الجمهورية اللبنانية (تابع)

السيدة ريتا زعرور
مديرة دائرة علم الجغرافيا
جامعة القديس يوسف
ص.ب.: 17-5208 مار مخايل
بيروت 2020 1104
هاتف: 961-1-421000، مقسم (5126)
خلوي: 961-3-540888
بريد إلكتروني: rita.zaarour@usj.edu.lb

السيدة ريتا شديد
المرصد الجامعي للإعمار وإعادة الإعمار
في لبنان
ص.ب.: 55-251، سن الفيل
هاتف: 480056–489206/7 مقسم (266)
فاكس: 961-1-500779
خلوي: 03-631643
بريد إلكتروني: ritachedid@majal-lebanon.com

السيد مصباح عزمي رجب
رئيس قسم التخطيط المدني في الجامعة اللبنانية
ص.ب.: 15-5247
خلوي: 03-712064
بريد إلكتروني: rajabm@cyberia.net.lb

السيدة نينات فاضل نصر
وزارة الأشغال العامة
المديرية العامة للتنظيم المدني
هاتف: 09-926779
خلوي: 03-731966
بريد إلكتروني: ninasr@idm.net.lb

السيد انطوان جرجي حداد
خبير شؤون التنمية الاجتماعية
رئيس قسم المستوطنات البشرية في الإسكوا سابقاً
بناية الريم، شارع جان دارك، الحمراء
هاتف: 01-752376

جمهورية مصر العربية

السيدة فهيمة الشاهد
رئيس الإدارة المركزية للمراكز الإقليمية التخطيطية
الهيئة العامة للتخطيط العمراني
وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية
1 ش إسماعيل أباظة، القصر العيني
ص.ب.: 11516

هاتف: 002-02-27962643
فاكس: 27924896
خلوي: 017-2676467/010-6571516
بريد إلكتروني: fahima_elshahed@yahoo.com

المملكة العربية السعودية

السيد محمد عبد السلام
المشرف العام على المرصد الحضري
أمانة محافظة جدة
هاتف: 2-6402000
خلوي: 966-505-682242
فاكس: 966-2-6313241
بريد إلكتروني: miabdul@yahoo.com

السيد حاتم بن عمر بن طه
أمين المرصد الحضري
أمانة منطقة المدينة المنورة
وزارة الشؤون البلدية والقروية
ص.ب.: 1313 المدينة المنورة
هاتف: 966-4-8410353
خلوي: 505317872
فاكس: 966-4-8403880
بريد إلكتروني: rwshan@yahoo.com
rwshan2@hotmail.com

الجمهورية اليمنية

السيدة ياسمين العوضي
وكيل مساعد لقطاع الإسكان
وزارة الأشغال العامة والطرق
ص.ب.: 18150
هاتف: 967-1-546140
فاكس: 967-1-545147
خلوي: 967-734145592
بريد إلكتروني: ymnaawadi@yemen.net.ye
ymnaawadi@hotmail.com

باء- المنظمات الدولية والإقليمية

السيد علي شبو
رئيس مكتب الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
مكتب برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
عبدون الشمالي، شارع عبد الله جسار
بناية رقم 4، ص.ب.: 930766
عمان 11193، المملكة الأردنية الهاشمية
هاتف: 962-6-5924889 (مقسم 201)
خلوي: 962-79-6953820
فاكس: 962-6-5931448
بريد إلكتروني: Ali.Shabou@unhabitat.org

السيد غسان سمان
رئيس قطاع العلاقات الخارجية والإعلام
منظمة المدن العربية
ص.ب.: 68160 كيفان، الرمز البريدي 71962
هاتف: 965-24816567
24849705/6 مقسم (120)
فاكس: 965-24816548
بريد إلكتروني: info@ato.net
magazine@ato.net

السيد علي ماديبو
المعهد العربي لإنماء المدن
المملكة العربية السعودية
ص.ب.: 6892 الرياض 11452
هاتف: 966-1-4802928/7 مقسم (106)
فاكس: 966-1-4802666
بريد إلكتروني: AMadibo@araburban.org
amadibo@araburban.org

السيد دارم محمد البصام
مستشار، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
سيدي بن سعيد، تونس
هاتف: 216-24774424
بريد إلكتروني: darim.albassam@gmail.com

السيد جو كريدي
مسؤول عن البرامج
اليونسكو، قطاع الثقافة
ص.ب.: 5244
هاتف: 961-1-850013/14/15/75
فاكس: 961-1-824854
خلوي: 03-655853
بريد إلكتروني: j.kreidi@unesco.org

السيدة دانيا رفاعي
مديرة برنامج (هابيتات)
المدينة الرياضية، المكتب الإقليمي لليونسكو
هاتف: 01-850013 مقسم (111)
خلوي: 03-214422
فاكس: 01-824854
بريد إلكتروني: dania.rifai@undp-lebprojects.org

السيد أديب نعمة
مستشار
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
المكتب الإقليمي للدعم الفني في الدول العربية
خلوي: 03-566978
بريد إلكتروني: adib.nehmeh@undp.org

السيد رودولف غصوب
خبير في نظم المعلوماتية الجغرافية
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
صور، دوار جنبلاط، مقابل المحكمة الجعفرية
مبنى بلدية صور، الطابق الثالث
ص.ب.: 11-3216 بيروت
هاتف: 961-7-741217
خلوي: 961-70-858726
فاكس: 961-7-741217
بريد إلكتروني: grodolphe@idm.net.lb

جيم- الخبراء

السيد جوزيف سلمون
Expert in local development and
urban and social policies
50 rue chevreul, 69007
Lyon, France

هاتف: 0033608025949
بريد إلكتروني: joe_salamon@yahoo.com
joe_salamon@hotmail.com
jsalamon@grandlyon.org

دال- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)

السيد وليد هلال
رئيس شعبة التنمية الاجتماعية بالإنابة
ص.ب.: 11-8575
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: 961-1-978406
بريد إلكتروني: hilalw@un.org

السيدة بيان طبارة
رئيس فريق السياسات الاجتماعية في المدينة
ص.ب.: 11-8575
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: 961-1-978420
بريد إلكتروني: tabbarab@un.org

السيد ليون تلفزيان
باحث وخبير في التخطيط المدني والتنمية المحلية
بيروت، الجمهورية اللبنانية
خلوي: 961-3-658485
بريد إلكتروني: leon.telvizian@hotmail.com